الإسناد وائتلاف الكلم قراءة في كتابي الإيضاح والمسائل العسكريات لأبي علي الفارسي

م.د. صباح رحمن دايخ
مديرية تربية الديوانية

ملخص البحث

خُصِّص هذا البحث لدراسة الإسناد وائتلاف الكلم عند أبي علي الفارسي في كتابيه الإيضاح والمسائل العسكريات؛ لما للإسناد من أهمية كبيرة في الدراسات النحوية لكونه الأساس في بناء الجملة؛ ولما للفارسي من دور كبير في الدرس النحوي بوصفه علماً من أعلام النحو العربي. وقد مهَّد البحث بداية لمفهوم الإسناد لغة واصطلاحاً باختصار، بعدها توجَّه لدراسة أثر الإسناد في بناء الجملة ببيان مفهومه لدى الفارسي، والحديث عن الإسناد وائتلاف الكلم، وبيان الأشكال التركيبية الجائزة وغير الجائزة في الإسناد، مع تحديد الفارق عمَّن سبقه من النحويين في نظرته لتلك الأشكال، وتحديد الفارق في نظرته لتلك الأشكال في كتابيه الإيضاح والمسائل العسكريات والبحث عن أسباب ذلك، تلته خاتمة لأهم ما ورد في البحث، وهوامش البحث وروافده.

كلمات مفتاحية: الإسناد، ائتلاف الكلم.

The chain of narrators and the coalition of words, a reading in the book "The Clarification and the Military Issues" by Abu Ali Al-Farsi

Dr. Sabah Rahman Dayikh,
Diwaniyah Education Directorate
alayade2015qq@gmail.com

Research Summary

This research is devoted to the study of the chain of narrators and the coalition of words of Abu Ali al-Farsi in his two books al-Idih wa al-Mas`il al-Askariyat; Because the isnad is of great importance in grammatical studies because it is the basis for syntax, and the Persian has a great role in the grammatical lesson as a science of Arabic grammar .The research paved the way for the concept of isnad in language and idiomatically in a nutshell, then went to study the effect of the isnad in the syntax by clarifying its concept in the Persian, and talking about the isnad and the combination of words, and the statement of permissible and inadmissible structural forms in the isnad, while determining the difference from what preceded the grammarians in his view of those forms. Determining the difference in his view of these forms in his two books Al-Illah wa al-Misaliyat al-Militariat and Searching for the Reasons for that, was followed by a conclusion to the most important of what was mentioned in the research, and the margins of the research and its tributaries.

Keywords: attribution, word coexistence.

مقدمة

ممَّا لا شكَّ فيه أنَّ الإسناد يعدُّ الأساس في بناء الجملة، فلا تقوم أيّ جملة من دون وجود ركني الإسناد ظاهرين أو مقدَّرين؛ لذا أولاه النحويون عناية كبيرة فدرسوا أثره في بناء الجملة، وتقسيمها وتحديد أركانها، فكان المدخل لأغلب الدراسات النحوية، من هذا المنطلق كان توجهي لدراسة الإسناد عند أحد

أبرز علماء النحو وهو الفارسي، وبالتحديد في كتابيه الإيضاح والمسائل العسكريات، لبيان نظرته للإسناد وأثره في بناء الجملة، وبيان نظرته للتركيب الإسنادي، هل اختلفت عن سابقيه؟ وهل هي نظرة واحدة في كتابيه أم أنَّها تباينت لظروف معينة؟؛ لذا اتَّجه البحث لبيان قضيتين أساسيتين:

أحدهما: بيان نظرة الفارسي للإسناد وأثره في بناء الجملة.

الأخرى: البحث عن ماهية التباين في نظرته للتراكيب النحوية التي يتحقَّق بها الإسناد؛ إذ نظر إليه نظرة مختلفة عن سابقيه، ونظر إليه نظرة مختلفة أيضاً في كتابيه الإيضاح والمسائل العسكريات.

أولاً: مفهوم الإسناد

- **الإسناد لغة**

يدلُّ الإسناد لغة على نسبة شيء إلى شيء آخر لغاية معيَّنة، يقول ابن فارس: ((السين والنون والدال أصلٌ واحد يدلُّ على انضمام الشيء إلى الشيء. يقال سَنَدتُ إلى الشيء أسْنُدُ سنوداً، واستندتُ استناداً))[1]، ويقترب هذا المعنى من المفهوم الاصطلاحي للإسناد الذي يدلُّ على إسناد كلمة إلى كلمة أخرى لتحقيق فائدة معينة يقصدها المتكلِّم.

- **الإسناد اصطلاحاً**

يتَّفق النحويون على أن كلَّ جملة لابدَّ من أن تتألَّف من ركنين أساسيين مترابطين يُستلزم وجودهما فيها حضوراً أو تقديراً، أحدهما مسند إلى الآخر، ومتمِّم لمعناه، ومفتقر إليه، وهذان الركنان هما المسند والمسند إليه، وهما عمدة الكلام؛ فلا يصح تأليفه بدونهما، ويستلزم أحدهما الآخر، فلا مسند من دون مسند إليه، وبالعكس، فإذا أُسند أحدهما إلى الآخر تمَّ معنى الجملة وتحقَّقت الإفادة، وقد ترد فيها مكمِّلات بحسب الحاجة المتوخاة في الجملة[2].

ويتحقَّق الإسناد بطريقين الأول: بين اسمين: مُثبتٌ له المعنى، ومُثبت به، مثل: زيدٌ قادمٌ، والآخر: بين فعل واسم يقتضي أيضاً إثبات معنى، مثل: قام محمد[3]؛ لذا فالجملة الإسنادية ((تقرر ثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه))[4].

وقد تحدَّث النحويون القدماء عن الإسناد عن طريق تحليل الجملة وبيان وظيفة كلِّ جزء من أجزائها، فتحدَّثوا عن ركني الإسناد (المسند، والمسند إليه)، فخصَّص سيبويه له باباً قال فيه: ((هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخَر، ولا يَجد المتكلِّمُ منه بداً. فمن ذلك الاسمُ المبتدأُ والمبنيُّ عليه. وهو قولك عبدُ الله أخوك: وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلابدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌّ من الآخرِ في الابتداء))[5].

يتَّضح من نص سيبويه أنَّ أيّ جملة لابدَّ لها من أن تتركَّب من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه، وهما ركنان متلازمان لا يغني واحد منهما عن الآخر، وهما أساس بناء الجملة، وعلى هذا الأساس فالجملة هي ما تركَّب ((من كلمتين أُسندتْ إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيدٌ أخوك وبِشْرٌ صاحبك، أو في فعل واسم، نحو قولك: ضربَ زيدٌ، وانطلق بكر))[6].

لذا فالجملة تأتي على قسمين أساسيين من التراكيب الإسنادية، هما[7]:

1- التراكيب التي تدلُّ على الثبوت والاستقرار، وهي التي تتحقَّق بائتلاف الاسم مع الاسم.

2-التراكيب التي تدلُّ على التجدُّد والتغيُّر والحدوث، وهي التي تتحقَّق بائتلاف الفعل مع الاسم.

ممَّا سبق نخلص إلى أنَّ الإسناد علاقة معنوية تقرر إثبات حكم معيَّن بين كلمتين تُسند إحداهما إلى الأخرى، أو تُخبِرُ إحداهما عن الأخرى، ((على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخص به))[8].

ثانياً: الإسناد عند الفارسي

نظر النحويون إلى الإسناد على أنَّه الأساس في بناء الجملة، فلا تقوم أيّ جملة من دون وجود طرفي الإسناد ظاهرين أو مقدَّرين؛ لذا أولى النحويون الأوائل عناية كبيرة لدراسة الإسناد عن طريق تحليل الجملة ودراسة مكوناتها الأساسية والفرعية، ومنهم الفارسي الذي خصَّص للإسناد مباحث في كتابيه الإيضاح والمسائل العسكريات، ركَّز فيها على أهمية الإسناد في ائتلاف الكلم وتحقيق الإفادة.

غير أنَّ نظرة الفارسي للإسناد في كتابيه تتباين نوعاً ما عن نظرة سابقيه من جانب الأشكال التركيبية المحقِّقة للإسناد، وتتباين أيضاً عنده في كتابيه، فقد حدَّد النحويون شكلين تركيبيين للإسناد، هما الاسم مع الاسم، والفعل مع الاسم[9]، كما تبيَّن ذلك في نص سيبويه السابق.

أمَّا الفارسي فلم يتقيَّد تماماً بما ذهبوا إليه، فذهب إلى إضافة أشكال أخرى محقِّقة للإسناد، فجعله في الإيضاح على ثلاثة أشكال تركيبية، وجعله في المسائل العسكريات أيضاً على ثلاثة أشكال تركيبية مبايناً في شكل منها ما ذهب إليه في الإيضاح، كما سيتضح في عرض ما ذكره عن الإسناد في كتابيه.

ويتَّضح من التحليل النحوي للجملة عند القدماء أنَّهم اعتمدوا في بيانهم لمفهومها وتحديد أركانها الأساسية والثانوية على قضية أساسية هي الاستقلال بفائدة معينة، فحدَّدوا الأشكال التركيبية المحقِّقة لاستقلال الجملة التي تقوم بالأساس على الإسناد، وقد اعتمد الفارسي أيضاً على قضية استقلال الجملة بفائدة تقوم على الإسناد وائتلاف الكلم، ممَّا جعله يذهب في كتاب الإيضاح إلى تحديد ثلاثة أشكال تركيبية لتحقيق الإسناد ناتجة عن ائتلاف الاسم مع الاسم، وائتلاف الفعل مع الاسم، وائتلاف الحرف مع الاسم، إذ يقول: ((الاسمُ يأتلفُ مع الاسمِ فيكونُ كلاماً مفيداً، كقولنا: عمرو أخوكَ وبِشْرٌ صاحبُكَ، ويأتلفُ الفعلُ مع الاسمِ، فيكونُ كذلكَ كقولنا: كتبَ عبدُ الله، وسُرَّ بكرٌ. ومن ذلك زيدٌ في الدارِ. ويدخُلُ الحَرْفُ على كلِّ واحدةٍ من الجملتينِ فيكونُ كلاماً، كقولنا: إنَّ زَيْداً أخوكَ، وما بشرٌ صاحبكَ، وهل كتَبَ عبدُ اللهِ؟ وما سُرَّ بكرٌ، ولعلَّ زيداً في الدارِ. ومَا عدا ما ذُكِرَ مِمَّا يُمكِنُ ائتلافُهُ من هذهِ الكلمِ، فمُطَّرَحٌ، إلَّا الحرفَ معَ الاسمِ في النداءِ، نحوَ: يا زيدُ، ويا عبدَ الله، فإنَّ الحرفَ والاسمَ قد ائتَلَفَ منهُما كلامٌ مفيدٌ في النداء))[10].

فالأشكال التركيبية التي حدَّدها للإسناد هي:
1-الاسم مع الاسم
2-الفعل مع الاسم
3-الحرف مع الاسم

فالسائد عند أغلب النحويين في تحديد الأشكال التركيبية التي يتحقَّق بها الإسناد هو أنَّه يتحقَّق بشكلين تركيبيين فقط يتألَّفان من: اسم واسم، وفعل واسم، لكنَّ الفارسي أضاف هنا شكلاً ثالثاً يتحقَّق به الإسناد هو: حرف واسم، مستنداً في ذلك على الأساس الذي انطلق منه وهو استقلال الكلام وعدم احتياجه إلى ما يتمِّم معناه.

وهذه الأشكال التركيبية لا تحقِّق الإسناد إلَّا بشرط أساس هو الائتلاف، فهو الذي يحقِّق الفائدة المرجوة من أي شكل تركيبي، فاختيار الفارسي للفظة (يأتلف) هنا جاء لبيان شرط الإسناد، فلم يقل مثلاً: تركيب الاسم مع الاسم، أو تركيب الفعل مع الاسم؛ لأنَّ الشرط في الإسناد هو الائتلاف، فكلُّ اسم له خصوصيته الدلالية التي تجعله يأتلف مع بعض الأسماء، ولا يأتلف مع بعضها الآخر، فما جاز ائتلافه معها يحقِّق الإسناد، وما لم يجز لا يحقِّق إسناداً؛ لأنَّ الإسناد علاقة معنوية تربط المسند بالمسند إليه[11].

فالاسم يأتلف مع الاسم لكن ليس مطلقاً، بل يتحدَّد ذلك بالائتلاف المحقِّق للكلام المفيد، فالشكل التركيبي (الاسم+الاسم) مشروط بالائتلاف، فهناك أسماء لا يتحقَّق الائتلاف فيما بينها، فلا يمكن أن تسند أحدها إلى الآخر، كما في قولنا: (الظلامُ نورٌ)، فهذا التركيب مكوَّن من الشكل التركيبي الجائز وهو اسم واسم، لكنه لا يعدُّ إسناداً؛ لأنَّ الشرط في الإسناد لم يتحصَّل هنا وهو الائتلاف المحقِّق للإفادة، فالإسناد يُشترط فيه ائتلاف الكلم لكي يستقل التركيب بفائدة مقصودة، ولولا ((قيد الاستقلال بالفائدة لدخلت فيه جميع أصناف التراكيب))[12].

كذلك في ائتلاف الفعل مع الاسم، فالشكل التركيبي (الفعل+الاسم) مشروط بالائتلاف بينهما المحقِّق للإفادة، فكلُّ فعل لا يأتلف مع أي اسم كان، بل لابدَّ له من أسماء خاصة يتحقَّق بها الائتلاف، ففي قولنا مثلاً: (كتبَ زيدٌ الدرسَ)، تحقَّق الإسناد؛ لأنَّه أمكن للفعل أن يأتلف مع الاسم؛ لأنَّه من متعلقاته، أمَّا في قولنا: (كتبَ العصفورُ الدرسَ)، فالأمر مختلف تماماً، فهو شكل تركيبي مكوَّن من: (فعل+اسم)، لكنَّه لا يعدُّ إسناداً؛ لأنَّ الفعل فيه لم يكن بالإمكان ائتلافه مع الاسم لأنَّه ليس من متعلقاته؛ فالجملة لابدَّ من أن تفيد معنى مقصوداً، ((فلو رتبت كلمات ليس بينها ترابط يؤدي إلى إفادة معنى ما لم يكن ذلك كلاماً))[13]، وأساس هذا الترابط هو الإسناد الذي يقوم على نسبة كلمة إلى أخرى على حدّ إيقاع التعلُّق بينهما[14].

وهذا الائتلاف يحقِّق العلاقة بين ((وظائف الكلمات في التركيب النحوي فالمسند هو الفعل في الجملة الفعلية، والخبر في الجملة الاسمية، والمسند إليه هو الفاعل في الجملة الفعلية، والمبتدأ في الجملة الاسمية، والعلاقة بين الفعل وفاعله، وبين المبتدأ وخبره علاقة لزومية لإفادة معنى))[15].

وقد ذكر الفارسي من ضمن هذا الشكل التقدير في الجر، يتَّضح ذلك من التمثيل في قوله: (زيدٌ في الدارِ) في ضمن ما مثَّل لائتلاف الفعل مع الاسم، على أساس تقدير محذوف يكون عاملاً في الجار والمجرور على تقدير: (زيدٌ استقرَّ في الدارِ)، فهو كلام مؤتلف من فعل واسم بحسب تقدير الفارسي.

وهناك شكل تركيبي ثالث ذكره الفارسي هو الحرف مع الاسم، فالظاهر من النص السابق أنَّه لم يذهب إلى التقدير في النداء كما ذهب السابقون له في ذلك من تقدير فعل وفاعل قبل المنادى على تقدير: (أنادي، أو أدعو)، فيكون الشكل التركيبي للنداء مكوَّن من فعل واسم، فالفارسي ذهب إلى أنَّ تركيب النداء من حرف واسم من دون تقدير يحقِّق الإسناد؛ لأنَّه قد ائتلف منهما كلام مفيد؛ فـ((أسلوب النداء ينبني على شيئين: أداة نداء، ومنادى، ومنهما ينشأ مركب لفظي ليس فيه معنى فعل مقدر))[16].

فالأساس الذي انطلق منه الفارسي في الإسناد هو تحقيق الفائدة أو الاستقلال بفائدة، فالكلام يتمُّ بالنداء((كما يتمّ بالفعل والفاعل أو بالابتداء))[17]، فائتلاف المسند مع المسند إليه في الجملة الهدف منه أداء المعنى والتواصل بين المتكلم والمخاطَب[18]، فأيّ تركيب تتحقَّق فيه الإفادة هو كلام مؤتلف ليست به حاجة إلى التقديرات التي قد تحوّله من أسلوب إلى آخر، كما في أسلوب النداء؛ إذ على تقدير فعل محذوف يتحوَّل من أسلوب الإنشاء إلى الإخبار[19].

وهذا الأساس وهو الاستقلال بفائدة قد انطلق منه سيبويه أيضاً، لكنَّه اقتصر على شكلين محدَّدين للإسناد، أمَّا شكل الحرف مع الاسم فلم يذكره؛ لأنَّ ذلك يتعارض مع ما ذهب إليه من تقدير العوامل، فالعامل في المنادى لابدَّ أن يكون فعلاً استناداً إلى نظرية العامل؛ لذا لم يذكر تركيب النداء ضمن ما ذكر من تراكيب محقِّقة للإسناد؛ لأنَّ الحرف هنا لم يعمل في الاسم.

هذا ما حدَّده الفارسي في كتاب الإيضاح، أمَّا في كتاب المسائل العسكريات، فنلحظ تحديداً آخر يتباين في بعض الجزئيات عمَّا قبله، وعمَّا حدَّده هو في الإيضاح، فقد ذهب إلى تحديد ثلاثة أشكال تركيبية أيضاً، هي:

1-الاسم مع الاسم

2-الفعل مع الاسم
3-الاسم مع الحرف

فقد تحدَّث أولاً عن الشكلين المتَّفق عليهما في الإسناد، وهما: الاسم مع الاسم، والفعل مع الاسم، إذ يقول: ((اعلم أنَّ الاسم يأتلف مع الاسم يكون منهما كلامٌ، وذلك نحو: زيدٌ أخوك. وعمرو ذاهبٌ. والفعل مع الاسم: نحو قام زيدٌ. وذهبَ عمرو))[20].

وقد استند أيضاً في تحديده لهذين الشكلين على شرط تحقُّق الائتلاف ليكون التركيب مستقلاً بفائدة، فالاسم يأتلف مع الاسم الذي هو من متعلقاته لتحقيق الإسناد، والفعل يأتلف مع الاسم الذي هو من متعلقاته لتحقيق الإسناد أيضاً، ويتحقَّق ذلك بالاستناد على العلاقة القائمة بين ركني الإسناد، فهي قرينة سياقية معنوية تتحدَّد بها أركان الجملة ووظائف الكلمات فيها[21]، ((وتتيح هذه العلاقة الإسنادية للتركيبين الاسمي والفعلي الاستغناء عن باقي المكونات الأخرى، وأن يكون لهما بناء خاص بهما، ما دامت المكونات تخبر عن المراد بالتركيب))[22].

وبعد أن حدَّد الفارسي الشكلين الأساسيين للإسناد، ذهب إلى تحديد شكل آخر هو الاسم مع الحرف في الجر، يقول: ((أما قولهم: زيدٌ في الدار. والقتالُ في اليوم، فهو كلامٌ مؤتلف من اسمٍ وحرفٍ))[23].

يتَّضح من النص آنف الذكر أنَّ الفارسي ذهب إلى أنَّ هذا الشكل هو شكلٌ تركيبي محقِّق للإسناد من دون الحاجة إلى التقدير، بل إنَّ التقدير هنا لا يجوز؛ لأنَّه لا مسوغ له، فالكلام على تقدير فعل أو اسم يصير له حكم خارج عن الأصل في الإسناد، يبيّن ذلك بقوله: ((يدلك على ذلك قولُكَ: إنّ في الدار زيداً، فلا يخلو ذلك المقدر المضمرُ من أن يكون اسماً أو فعلاً... فلو كانَ فعلاً، لم يجز دخول (أنَّ) في الكلام. ألا ترى أنّ (أنَّ) لا مدخل لها في الأفعال، وكذلك أخوات (أنَّ).))[24].

فالفارسي يذهب إلى عدم جواز تقدير الفعل هنا، ويعلِّل ذلك بقوله: ((أمَّا الفعلُ، فلا مدخل لهذه الحروف عليه، لأنَّها مشبهةٌ به، وعاملةٌ عملهُ. وكما لا يدخل فعل على فعلٍ بلا واسطة اسمٍ، كذلكَ لا يدخلُ شيءٌ من هذهِ الحروفِ على الفعل، فلا يجوزُ إذاً أن يكون الفعلُ مراداً هنا))[25].

فلو كان المقدَّر فعلاً لما جاز دخول (إنَّ) أو إحدى أخواتها في الجملة؛ لأنَّ هذا الأمر يتعارض مع سياق الكلام مع (إنَّ) وأخواتها؛ فهي مشبهة بالأفعال، وكما لا يجوز دخول فعل على فعل كذلك لا يجوز دخول أحد هذه الحروف على الأفعال، فلا يجوز أن نقول: (إنَّ استقرَ في الدارِ زيدٌ).

وذهب أيضاً إلى عدم جواز تقدير الاسم، إذ يقول: ((ولا يجوز أيضاً أن يكونَ المراد الاسم، لأنَّ الاسم لو كان مراداً، ما كان ليتخطى ذلك الاسم المرادَ، فيعملَ في هذا المظهر))[26].

فالاسم لو كان جائزاً في التقدير هنا لما تخطاه عمل الحرف إلى الاسم المتأخِّر في الجملة، فلا يجوز أن نقول: (إنَّ مستقرٌ في الدار زيداً). على تقدير الاسم؛ لأنَّه لو كان جائزاً هذا التقدير لكان الأولى نصب المقدَّر ورفع (زيد).

ويخلص في ختام كلامه إلى نتيجة مؤداها أنَّ هذا الكلام وأشباهه قسم قائم بنفسه من دون تقدير، إذ يقول: ((ثبت أنَّ هذا قسمٌ ونوعٌ غير ما تقدم. من هاهنا أيضاً خالفَ حكمه حكمَ الفعلِ، ومن ثم جعله أبو الحسنِ عاملاً للاسم المحدثِ عنه، ومرتفعاً بهِ، إذا تقدمهُ في كل موضعٍ. كما ترفعُ سائر الأشياء الجاريةِ مجرى الفعل من أسماء الفاعلية، والصفاتِ المشبهةِ بها. فهذا ضربٌ آخرٌ من تآلف هذه الكلم))[27].

فالفارسي هنا استند في إضافته لهذا القسم من الإسناد إلى استقلال الكلام من دون الحاجة إلى التقدير، وأيَّد ما ذهب إليه بكون التقدير لا يجوز هنا، فالمقدَّر في هذا التركيب إمَّا أن يكون فعلاً، أو أن يكون اسماً،

والتقديران كلاهما لا يجوزان، ففي قولنا مثلاً: في الدارِ زيدٌ، لا يجوز تقدير الفعل؛ بدليل عدم جواز دخول (إنَّ) أو إحدى أخواتها؛ لأنَّها لا مدخل لها على الفعل، وكذا لا يجوز تقدير الاسم، بدليل عدم جواز التقدير مع دخول (إنَّ) أو إحدى أخواتها، فقولنا: إنَّ في الدار زيداً، إذا كان هناك اسم مقدَّر فلمَ تجاوزه عمل إنَّ إلى الاسم الظاهر ليكون اسماً لها.

وينتهي بنا هذا إلى نتيجة مؤداها أنَّ الإسناد لا يقتصر على الشكلين التركيبيين الأساسيين فقط، بل يعتمدُ أيضاً على شكل آخر هو ائتلاف الاسم مع الحرف؛ فالجملة هنا لم تتحقَّق إفادتها وصحة تكوينها بتكامل العلاقة الإسنادية حسب تصور أغلب النحويين، وليس فيها مسند بالمفهوم الذي تعارفوا عليه، وهو أن يكون هذا المسند هو عين المسند إليه، وقد تبيَّن أنَّه ليست هناك ضرورة لتقدير اسم أو فعل يتعلَّق به الحرف، ويكون هو الخبر في عين الوقت؛ وذلك لتمام المعنى في الجملة[28].

بقي أنَّ نذكر أمراً مهمَّاً، هو أنَّ الفارسي نظر إلى النداء في الإيضاح كقسم قائم بذاته يتحقَّق به الائتلاف، فما نظرته إليه في المسائل العسكريات؟، تتَّضح نظرته إليه في قوله: ((أمَّا قولهم في النداء: يا زيد، واستقلال هذا الكلام مع أنَّه مؤتلفٌ من اسمٍ وحرفٍ، فذلكَ لأن الفعلَ هاهنا مرادٌ...إلا أن ذلك الفعلَ مختزلٌ غيرُ مستعمل الإظهارِ، لأنك لو أظهرته، لكانَ على الخبرِ، ومحتملاً للصدقِ والكذب، ولو كان كذلك لبطل هذا القسم من الكلام))[29].

يتَّضح من النص آنف الذكر أنَّ نظرة الفارسي للنداء في المسائل العسكريات قد اختلفت عن نظرته إليه في الإيضاح، فبينما عدَّه في الإيضاح قسماً قائماً بذاته محقِّقاً للائتلاف، عدَّه في المسائل العسكريات محتاجاً إلى التقدير، فتقدير الفعل هاهنا مرادٌ حسب قوله؛ لذا يكون هذا التركيب تابعاً للشكل التركيبي: الفعل والاسم مع أنَّه حقَّق فائدة بشكله المكوَّن من حرف واسم.

وقد وافق في ذلك ما ذهب إليه النحويون، فهم استندوا في تحليلهم ودراستهم للجملة على أصول وقواعد منها نظرية العامل، ولمَّا واجهوا تركيب النداء وهو مؤلَّف من حرف واسم، يؤدِّي التركيب معهما كلاماً مستقلاً، وهو يتعارض مع ما اعتمدوه في نظرية العامل، ذهبوا إلى التأويل في ذلك على أساس خلو النداء من ركني الإسناد؛ لذا عمدوا إلى تقدير فعل يكون عاملاً النصب في المنادى[30].

ممَّا سبق نخلص إلى الآتي:

1-نظر النحويون إلى الإسناد على أنَّه أساس الجملة، فلا تقوم أي جملة من دون وجود ركني الإسناد حضوراً أو تقديراً؛ لأنَّ ((الإسناد هو أعم علاقة في الجملة العربية، وهو نواة الجملة ومحور كل العلاقات الأخرى، لأن في استطاعته وحده تكوين جملة تامة ذات معنى دلالي متكامل هي الجملة البسيطة، والعلاقة بين طرفي الإسناد علاقة وثيقة لا تحتاج واسطة لقضية تشير إليها))[31].

2-لا تقتصر الجملة في جميع أحوالها على الإسناد فقط، بل تحتاج في كثير من الأحيان إلى مكمِّلات، قد تكون هي الغاية من الكلام بحيث لا يكتمل المعنى ولا تتحقَّق الإفادة من دونها، فـــ((التركيب الإسنادي إنَّما يؤسس معنى أولياً أساسياً في الكلام، وقد يكون مفيداً فلا يحتاج إلى متممات الإسناد وقد يكون مفتقراً من حيث تمام المعنى، وتحقيق عنصر إفادة فيحتاج في تكملة المعنى أو امتداده أو توسيعه إلى عناصر المستوى الثاني غير الأساس))[32].

3-استند النحويون في تحليلهم للجملة وتحديد أركانها ومتعلقاتها، وبيان وظائف الكلمات فيها، إلى أصول وقواعد ثابتة، منها نظرية العامل، فكانت الموجِّه الأساس لعملهم؛ لذا درسوا الإسناد استناداً إلى نظرية العامل، فهم قد ذهبوا إلى أنَّ الإسناد يقتصر على شكلين تركيبيين فقط، هما: الاسم مع الاسم، والفعل مع الاسم، ولمَّا واجهوا أساليب تخرج عن هذه القاعدة القائمة على نظرية العامل، ذهبوا إلى التأويل اضطراراً، ومنه في أسلوب النداء؛ فلا تقوم جملة النداء عندهم من حرف واسم، لأنَّ الحرف فيها لا يعمل

في الاسم؛ لذا اضطروا إلى تأويل فعل عامل للنصب في المنادى، فدخل هذا الشكل التركيبي ضمن تركيب الفعل مع الاسم.

4-استند الفارسي في مبحث الإسناد إلى مبدأ الاستقلال بفائدة لتحديد الأشكال التركيبية التي يتحقَّق بها الإسناد، أكثر من اعتماده على العمل ومتعلقاته، فكان أساس عمله هنا هو ائتلاف الكلمتين لتحقيق الفائدة المقصودة؛ لذا لحظناه في كتاب الإيضاح قد أضاف الشكل التركيبي: الحرف مع الاسم إلى الشكلين الأساسيين في الإسناد، ويتمثَّل ذلك في أسلوب النداء، وفي المسائل العسكريات أضاف الشكل التركيبي: الاسم مع الحرف في الجر إلى الشكلين السائدين في الإسناد.

وعلى هذا الأساس فـحصول الإفادة من التأليف بين الكلم على نوعين: ((أولهما الإفادة المطرودة وهي الحاصلة من تأليف الاسم مع الاسم والفعل مع الاسم. النوع الثاني الإفادة المخصوصة وهي الحاصلة في موضوع واحد مقصور على حرف النداء مع الاسم وما تبقى من تأليف الكلم من صور فهي مطروحة))[33].

وبذا نرى اختلافاً واضحاً في تحديد التراكيب الإسنادية بين الفارسي وبين من سبقه من النحويين، ويمكن القول أنَّ السبب في هذا الاختلاف في نظرة الفارسي إلى التراكيب الإسنادية عمَّن سبقه، واختلاف نظرته في كتابيه، قد يرجع إلى ظروف زمانية أو مكانية، وقد يعود إلى تنوّع مصادر ثقافته بين اللغة والنحو والقراءات وغيرها، ممّا فتح له آفاقاً جديدة في البحث أخرجته نوعاً ما عن التقيُّد بالقواعد والتمسُّك بها، فكان ((يتفرد من حيث الأصالة في الآراء، والمباحث، والقدرة الفائقة على طرح المواضيع))[34]، لكنَّه من جانب آخر لم يستطع الخروج تماماً عن تلك القواعد التي تبناها أصحاب المدرسة البصرية، والتي تقوم عندهم على أساس نظرية العامل، فهو من الجانب الأول نظر إلى التراكيب نظرة وظيفية تقوم على أساس استقلال الكلام بتحقيق فائدة معينة، لكنَّه من الجانب الآخر لم يخرج تماماً على القواعد المعتمدة في تحديد الأشكال التركيبية الإسنادية عند من سبقه من النحويين، لذا نرى تبايناً في وصفه للنداء وللجملة الظرفية، فنراه في الإيضاح قد نظر إلى النداء على أنَّه شكل تركيبي مؤتلف ليست به حاجة إلى التقدير، لكنَّه في المسائل العسكريات عدَّه قسماً ضمن شكل الفعل والاسم استناداً إلى تقدير محذوف، وهو في الإيضاح صنَّف الجملة في الجر، نحو قولنا: زيدٌ في الدار، ضمن الشكل التركيبي المكوَّن من فعل واسم على تقدير فعل عامل في الجار والمجرور، أمَّا في المسائل العسكريات، فقد نظر إلى تلك الجملة على أنَّها جملة مستقلة تتحقّق بشكل تركيبي يتكوَّن من اسم وحرف من دون تقدير.

خاتمة البحث

خاتمة القول أنَّ البحث قد لحظ اختلافاً في النظر إلى التراكيب الإسنادية عند الفارسي عمَّن قبله وعنده في كتابيه الإيضاح والمسائل العسكريات، فالنحويون استندوا في دراستهم على أصول وقواعد محدَّدة، لا يخرجون عليها، ويؤولون كل ما خرج عنها أو يعدّونه شاذاً، وهم من جانب آخر قد اعتمدوا على نظرة واحدة في دراسة الجملة وتحديد أشكالها التركيبية، وهي الاستقلال بفائدة، لكنَّ السبب في هذا الاختلاف يعود إلى أنَّ النحويين بعد أن قرروا الأصول والقواعد المحدِّدة للنظام النحوي وانطلقوا يدرسون الجملة بحسب استقلالها وإفادتها وجدوا ما يتعارض مع تلك الأصول، فعمدوا إلى التأويل، كما في أسلوب النداء، فهو يقوم على الأساس الذي اعتمدوه وهو الاستقلال بفائدة، لكنَّه في الوقت نفسه يخالف ما قرروا في نظرية العامل؛ لذا عمدوا إلى التأويل بتقدير فعل عامل في المنادى.

أمَّا الفارسي فهو -استناداً على تنوّع مصادر ثقافته- حاول الخروج عن تلك الأصول في تحديد التراكيب الإسنادية، فقرَّر في الإيضاح أنَّ تركيب النداء هو تركيب إسنادي مكوَّن من حرف واسم من دون الحاجة إلى التقدير فضلاً عن التركيبين الأساسيين وهما الاسم مع الاسم، والفعل مع الاسم، وقرَّر في المسائل

العسكريات أنَّ تركيب الجملة الظرفية هو تركيب إسنادي مكوَّن من اسم وحرف من دون الحاجة إلى التقدير، غير أنَّنا قد لحظنا اختلافاً عنده في تحديد التراكيب الإسنادية في كتابيه الإيضاح والمسائل العسكريات، ولعل السبب في هذا الاختلاف يرجع إلى ظروف زمانية أو مكانية، أو ظروف أخرى تتعلَّق بمدرسته النحوية، فهو ضمن المدرسة البصرية ولم يخرج عنها تماماً، فهو من جانب يستند على تنوع مصادر ثقافته فيتحرَّر نوعاً ما عن القواعد ويتفرَّد بالآراء، ومن جانب آخر هو نحوي ينتمي إلى المدرسة البصرية فيلتزم بالقواعد التي تعتمد عليها مدرسته النحوية قدر الإمكان؛ لذا لحظنا اختلافاً في تحديده للتراكيب الإسنادية عمَّن قبله، وعنده في كتابيه الإيضاح والمسائل العسكريات.

هوامش البحث

(1) مقاييس اللغة، أحمد بن فارس (ت395هـ): 105/3، وينظر: لسان العرب، جمال الدين مُحَمَّد بن مكرم ابن منظور (ت711هـ): 220/3.

(2) ينظر: نظرات في الجملة العربية، أ.د.كريم حسين ناصح الخالدي: 29، والجملة العربية تأليفها وأقسامها، د.فاضل صالح السامرائي: 34.

(3) ينظر: الجملة العربية مكوناتها–أنواعها–تحليلها، د.مُحَمَّد إبراهيم عبادة: 7.

(4) دراسات نقدية في النحو العربي، د.عبد الرحمن مُحَمَّد أيوب: 129.

(5) كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ): 23/1.

(6) المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ): 32.

(7) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، د.مهدي المخزومي: 45، 46، ومعاني النحو، د.فاضل صالح السامرائي: 15–16، ونظرية المعنى في الدراسات النحوية العربية، أ.د.كريم حسين ناصح الخالدي: 326.

(8) الأسس المعرفية والمنهجية في الخطاب النحوي العربي، د.فؤاد بوعلي: 495.

(9) ينظر: كتاب سيبويه: 23/1، والأصول في النحو، أبو بكر مُحَمَّد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت316هـ): 41/1، واللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني: 30.

(10) الإيضاح، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت377هـ): 72–73.

(11) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د.تمام حسان: 194.

(12) أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس نحو النص، مُحَمَّد الشاوش: 243.

(13) الجملة العربية والمعنى، د.فاضل صالح السامرائي: 7.

(14) ينظر: مبادئ اللسانيات، د.أحمد مُحَمَّد قدور: 272.

(15) الجملة العربية مكوناتها–أنواعها–تحليلها: 29.

(16) في النحو العربي نقد وتوجيه: 328.

(17) أصول تحليل الخطاب: 675

(18) ينظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية العربية: 326.

(19) ينظر: الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي: 80.

(20) المسائل العسكريات في النحو العربي، أبو علي النحوي: 63.

(21) ينظر: مبادئ اللسانيات: 284.
(22) الأسس المعرفية والمنهجية في الخطاب النحوي العربي: 495.
(23) المسائل العسكريات: 63.
(24) نفسه: 63-64.
(25) نفسه: 64.
(26) نفسه: 65.
(27) نفسه: 65.
(28) ينظر: دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، د.صاحب أبو جناح: 47-48.
(29) المسائل العسكريات: 65.
(30) ينظر: موضوعات في نظرية النحو العربي دراسات موازنة بين القديم والحديث، د.زهير غازي زاهد: 151.
(31) اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، د.نعمان بوقرة: 244.
(32) دراسات في اللسانيات ثمار التجربة، أ.د.هادي نهر: 140.
(33) موضوعات في نظرية النحو العربي: 152.
(34) الإيضاح: 22، مقدمة التحقيق.

روافد البحث

الأسس المعرفية والمنهجية في الخطاب النحوي العربي، د.فؤاد بوعلي، ط1، عالم الكتب، الأردن، 2011م.
أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس نحو النص، محمد الشاوش، ط1، كلية الآداب منّوبة بالاشتراك مع المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، 1421هـ-2001م.
الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت316هـ)، تح: د.عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1417هـ-1996م.
الإيضاح، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت377هـ)، تحقيق ودراسة: د.كاظم بحر المرجان، ط2، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1416هـ-1996م.
الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د.فاضل صالح السامرائي، ط3، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان-الأردن، 1430هـ-2009م.
الجملة العربية مكوناتها-أنواعها-تحليلها، د.محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب للنشر، القاهرة، 2001م.
الجملة العربية والمعنى، د.فاضل صالح السامرائي، ط2، دار الفكر، عمّان-الأردن، 1430هـ-2009م.
دراسات في اللسانيات ثمار التجربة، أ.د.هادي نهر، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، 2011م.
دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، د.صاحب أبو جناح، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر

والتوزيع، عمان–الأردن، 1419هـ–1998م.
دراسات نقدية في النحو العربي، د.عبد الرحمن محمد أيوب، مؤسسة الصباح، الكويت، (د–ت).
في النحو العربي نقد وتوجيه، د.مهدي المخزومي، ط2، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2005م.
كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1988م.
لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور (ت711هـ)، دار صادر، بيروت، (د.ت).
اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، د.نعمان بوقرة، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد–الأردن، 1430هـ–2009م.
اللغة العربية معناها ومبناها، د.تمام حسان، ط6، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، 1430هـ–2009م.
اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: د.سميح أبو مغلي، دار مجد لاوي للنشر، عمّان، 1988م.
مبادئ اللسانيات، د.أحمد محمد قدّور، ط1، الدار العربية، بيروت–لبنان، 1433هـ–2011م.
المسائل العسكريات في النحو العربي، أبو علي النحوي، دراسة وتحقيق: أ.د.علي جابر المنصوري، 2002م.
معاني النحو، د.فاضل صالح السامرائي، ط5، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمّان–الأردن، 1432هـ–2011م.
المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، تح: د.فخر صالح قدارة، ط1، دار عمار، عمّان، 2004م.
مقاييس اللغة، أحمد بن فارس (ت395هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1979م.
موضوعات في نظرية النحو العربي دراسات موازنة بين القديم والحديث، د.زهير غازي زاهد، ط1، دار الغدير، قم، 1434هـ.
نظرات في الجملة العربية، أ.د.كريم حسين ناصح الخالدي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، 1425هـ–2005م.
نظرية المعنى في الدراسات النحوية العربية، أ.د.كريم حسين ناصح الخالدي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1427هـ–2006م.